

لبنان من إسقاط المبادرة الفرنسية إلى تطيير التدقيق الجنائي

عديد نصر
كاتب لبناني



العشرة في المئة المتبقية هي سياسة ترك الباب مواربا إلى أن تهدأ عاصفة تفجير المرفأ، وهكذا أسقطت المبادرة الفرنسية بالضربة القاضية: إسقاط التدقيق المالي الجنائي.

أما بالنسبة إلى التدقيق المالي الجنائي فنلاحظ كيف أطلق وكيف تمت عرقلة كمتقدمة للتخلي عنه ونسيانه. فبناء على طلب صندوق النقد الدولي، وتحت ضغط الدول المانحة قررت حكومة حسان دياب إجراء هذا التدقيق وكلفت بتاريخ 23 أفريل الماضي وزير مالىتها غازي وزني، الذي هو في نفس الوقت مستشار رئيس حركة أمل، ورئيس برلمان النظام نبيه بري، إجراء الاتصالات والتفاوض مع مؤسسة كروال المتخصصة في التدقيق المالي الجنائي، والاتفاق معها للبدء بهذا التدقيق في مصرف لبنان. وأعطى هذا الوزير مهلة شهر لإنجاز هذه المهمة. الألف أن الوزير وزني لم يتقدم

بأي تقرير عن مهمته هذه لجلس الوزراء على مدى ثلاثة أشهر، والأكثر من ذلك أن مجلس الوزراء لم يسأله عن هذه المهمة خلال تلك الأشهر الثلاثة، والتي بعد انقضاءها جاء وزني ليقول في مجلس الوزراء إن مؤسسة كروال للتدقيق المالي الجزائي لها ارتباطات بحكومة الكيان الصهيوني وبالتالي لا مجال للتعاقد معها. أما الأبرز في كلام وزني فهو قوله "القوى السياسية التي أنتمى إليها ترفض التوقيع مع أي شركة تدقيق جنائي" (النهار، 30/6/2020) بذريعة أنه "يفتح على تدخلات سياسية دولية بتوجيه اتهامات جنائية وتشويه حقائق".

غير أن الضغوط من أجل هذا التدقيق لم تتوقف، بل كان ذلك شرطا لازما لتقديم المساعدات الدولية الموعودة لإتقان المالية العامة المنهوبة، فكلف غازي وزني من جديد للبحث عن شركة تدقيق أخرى تقوم بالمهمة. فكان العقد مع شركة الفاريز أند مارسل، غير المتخصصة والتي تحوم حولها شبهات والتي لها علاقات أكيدة مع الكيان الصهيوني!

هذا التسلسل أكثر من منطقي: ضغوط على الحكومة، الحكومة تكلف نفس الوزير التابع لبري، شركة (غير متخصصة) تحوم حولها شبهات، عقد غير قابل للتنفيذ، فشل.. وهذا كان السياق المطلوب للمماطلة وإضاعة الوقت وتعويد الناس على ما هو قائم.

فالعقد بين الحكومة اللبنانية وشركة التدقيق (غير المتخصصة) لا يمكن تنفيذه أصلا في ظل سيطرة هذه القوى، فكيف إذا كانت لديها ذريعة قانونية تتمثل بالمادة 151 من قانون النقد والتسليف التي تضمن السرية المصرفية؛ الشركة تعرف ذلك والبنك المركزي يعرف ذلك والحكومة ووزير المالية يعرفان ذلك.. ومع ذلك تم توقيع العقد في ظل رفض برلمان النظام أي تعديل للقانون.

الآن يمكن لمحمد رعد صاحب الابتسامة الباردة أن يقهقه لسقوط المبادرة الفرنسية، ويمكن لسعد الحريري أن يضع تكليفه بتشكيل الحكومة "العتيدة" في جيبه أشهر، فلا مبادرة فرنسية ولا حكومة مهمة بعد اليوم.. فهم يحكمون دون حكومة على الطريقة نفسها التي تغنى بها جبران باسيل حين كان وزيراً للخارجية وتباهى قائلا "ربما علينا أن نعلم لندن وواشنطن كيف تدار بلاد دون ميزانية!".

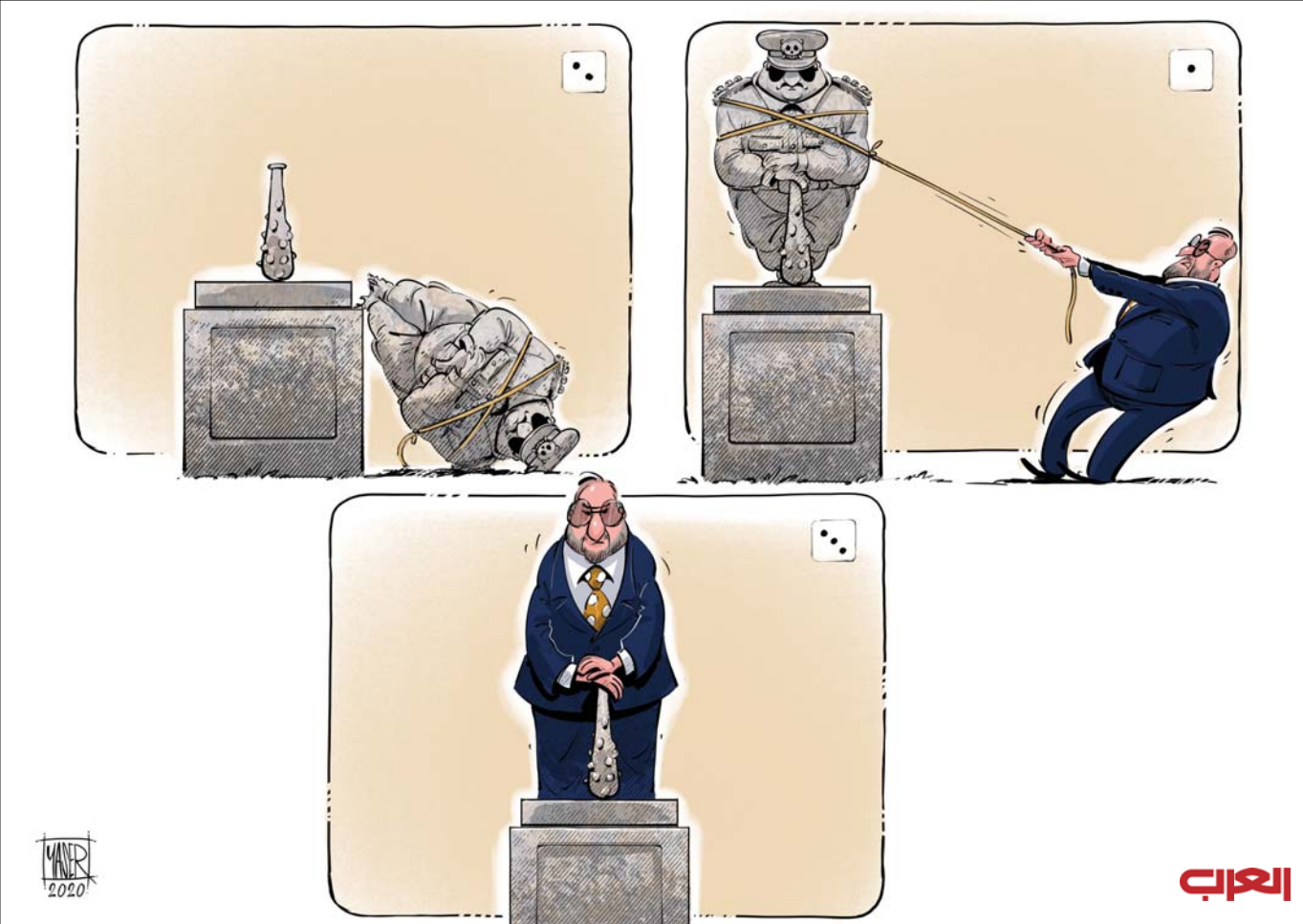
في ظل استمرار سيطرة نظام المناهبة الطائفي فإن الحديث عن تدقيق مالي جنائي في حسابات مؤسسات الدولة بما فيها المصرف المركزي، كما الرهان على القضاء أو أي من الأجهزة، وكما الرهان على انتخابات نيابية مبكرة، أو حتى في موعدها، يبقى حديثا عبثا ومضيعة للوقت.

الوقت الذي بات سلاحا ماضيا في يد قوى هذا النظام، يعمل على تمريره ممانعة وتسويفا، في محاولة لتطبيع المجتمع مع واقعه المتردي، فيصبح الإنهيار في كافة الصعد أمرا معتادا وكأنه من طبيعة البلاد. على مدى عقود، تمكنت قوى النظام المسيطرة على الدولة من وضع اليد على كافة أجهزة ومؤسسات الدولة، وخصوصا السلطة القضائية وأجهزة الأمن، وحين حاولت وضع اليد على "مقاومة حزب الله" وقعت في قبضته، بعد سلسلة من عمليات الشد والجذب، فبات هو المتحكم وهو الحامي وهو الذي يوظفها لمصلحة استراتيجياته المحلية والإقليمية، وفقا لتعليمات رعايته في طهران.

محمد رعد صاحب الابتسامة الباردة يمكنه أن يقهقه لسقوط المبادرة الفرنسية ويمكن لسعد الحريري أن يضع تكليفه بتشكيل الحكومة في جيبه أشهراً فلا مبادرة فرنسية ولا حكومة مهمة بعد اليوم

أما المؤسسة العسكرية فقد ترك لها هامش متواضع للتمتين كي تتمكن من الحصول على المساعدات الأميركية، حيث أنه لا موانع تسليحية للجيش؛ لكن اختراقات واسعة ووضع يد كاملا على جهازي المحكمة العسكرية ومخابرات الجيش بات أكيدا.

وهكذا يكتمل عقد المنظومة، ويصبح من العبث الحديث عن إمكانية تغيير هنا أو تدقيق هناك طالما مازالت ممسكة بناصية القرار، كما يصبح من غير الجائز الرهان على إمكانية إجراء أي تدقيق مالي سليم، سواء كان محاسبيا أو جنائيا، في مالية الدولة. من ناحيتها، تتحنن منظومة المناهبة أمام الأحداث الجسام المتصاعدا للصدمية، لكنها لا تقلت زمام الأمور من يدها، فتنهض مجددا كاملة للسيطرة على الوضع؛ فهي حكمت البلاد بحكومة ومن دون حكومة، وحكمتها برئيس ومن دون رئيس، كما حكمتها بانتخابات وبدون انتخابات؛ وهكذا رضيت بالتدقيق المالي الجنائي تماما كما وافقت على مبادرة الرئيس الفرنسي ماكرون. ولكن حزب الله كان ذكيا متفتحا، فاعلن رئيس كتلته النيابية محمد رعد بعد انتهاء لقاء زعماء القوى المسيطرة بالرئيس الفرنسي أن حزب الله يوافق على المبادرة الفرنسية بنسبة 90 في المئة؛



الربيع التونسي.. انفجار من الداخل

مختار الدجاني

كاتب وصحافي تونسي



يلجا كثيرون إلى نظرية المؤامرة لتفسير سقوط احتجاجات "الربيع العربي" في مصر وسوريا وليبيا، لكن المؤامرة لوحدها لا تقدر على هزيمة الثورات وتبديد جماهيريتها التلقائية في أول ربيع تونس ومصر ثم سوريا، فهناك عناصر من داخل تلك الثورات ساهمت في خسارة الحزن الشعبي، وهو ما كشفت عنه تجربة تونس التي تستمر إلى الآن.

كانت شعارات مختلف تلك الثورات تتركز حول الخبز ومقاومة الفقر والبطالة والمطالبية بحرية التعبير. ما حصل أن الشعارات الرئيسية سقطت كلها ولم يبق منها سوى حرية التعبير، وقد استفادت منها الأحزاب الراديكالية التي لم تكن تمتلك في سجلاتها سوى بيانات التنديد بفشل دولة ما بعد الاستقلال في إدارة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

وحيث استلمت هذه الأحزاب الحكم، سواء بشكل مباشر أو في تحالفات هيجية تجمع بين الإسلامي والليبرالي ووسط اليسار، لم تقدر على إدارة السلطة لغياب علاقتها بالدولة والمؤسسات سوى تصورات هلامية عن الدور الاجتماعي للدولة والتأميم ورعاية الفقراء.

ولأجل التغطية على هذا العجز عملت الأحزاب على تضخيم الجانب السياسي في الثورات، وبت الهدف الوحيد هو تنظيم الانتخابات وبناء مؤسسات الحكم السياسي، وفي مرحلة لاحقة صار الهدف منع الاستقرار السياسي ذاته خوفا من اكتشاف محدودية تلك الأحزاب في إدارة الشأن العام.

منذ 2011، عرفت تونس ثمان حكومات متتالية، ولم تحصل أي حكومة على الوقت الكافي لتنفيذ برنامجها الاقتصادي والاجتماعي، رغم أن البرنامج وضعته الأحزاب من بوابة البرلمان وصادقت عليه، وتحالفت بتشكيل تلك الحكومات.

حكم الإسلاميون في تحالف ليبرالي يساري في بداية الثورة (حكومة الترويكا 1 + 2)، وقامت هذه المرحلة على المغالبة في العلاقة مع معارضة أقصى اليسار ومع المنظومة القديمة التي عادت للظهور بقوة بعد اكتشافها محدودية الطبقة السياسية الجديدة. كان الهدف الأول لحكم الترويكا هو اختراق الإدارة المحسوبة على النظام السابق وإغراقها بانصار الأحزاب الجديدة، وخاصة الإسلاميين، وهو ما أدى إلى ردة فعل قوية عملت على الإدارة التي تحولت إلى ما يتنبه الحزب السياسي في مقاومة عمليات الاختراق الواسعة. وظهرت المغالبة على وجه الخصوص في التعامل مع رجال الأعمال والمستثمرين على أنهم خصوم، ليس أمامهم سوى الاحتماء بالأحزاب

الوافدة والروضخ لشروطها، أو مواجهة القضاء والسجون ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم. كما أطلقت تلك الحكومات الباب أمام فوضى الحرية لاستهداف الشركات والمؤسسات الخاصة والعامه وفرض الاتوات عليها من قطاع الطرق وعمال يربدون تقاسم إدارتها. وخلال تلك الفترة باتت الإضرابات هي العنصر الجامع لمختلف العمال والموظفين، ما أدى إلى إغلاق الكثير من المؤسسات والشركات الخاصة، فضلا عن إغراق مؤسسات القطاع العام بالوظائف الوهمية تحت ضغط الشارع.

ولم يختلف الأمر في الحكومات اللاحقة، فكان الهدف الرئيسي للحكومات هو شراء ود الشارع وإظهار قدر كبير من "الثورة" لحسابات انتخابية وسياسية حزبية، مع أن دور الحكومات، وأغلبها حمل شعار الوحدة والوطنية، هو وقف الزيف وتنفيذ إجراءات عاجلة لإنقاذ الاقتصاد.

في العام الماضي، تشكلت حكومة عنوانها الوسط الاجتماعي، ويرأسها إلياس الفخاخ، وكانت قد حصلت على دعم "الحزب الثوري"، أي أحزاب ما بعد الثورة، واحتمت بدعم الرئيس قيس سعيد وأفكاره المثالية عن العدل والثورة والتغيير الذي يقوم عن طريق الشعب ومكافحة الفساد.

النتيجة أن حكومة الثوار سقطت بفعل شكوك الفساد التي توجهت إلى رئيسها وشبهات منح مزايا لشركات يعود جزء من ملكيتها لرئيس الحكومة، في وقت تقابل فيه البلاد لمواجهة الموجة الأولى لوباء كورونا. كما سقطت بفعل الصراع بين الأحزاب الثورية على القيادة ومن يكون الأقرب للرئيس، وحصرت كل جهودها في الماوراة السياسية، وظهرت تفاصيل عن خطط من حركة النهضة، الشريك في هذه الحكومة، لإسقاطها منذ انطلاقتها بسبب وجود تحالف داخلي ضدها.

والآن تجري محاولات لإسقاط حكومة هشام المشيشي، وهي حكومة تكنوقراط تشكلت تحت الضرورة بهدف إنقاذ اقتصاد غارق في الديون في ظل إشارات حمراء من الصناديق المالية الدولية ومختلف المانحين من أوروبا والشرق الأوسط.

لكن الحسابات السياسية لم تترك الوقت لهذه الحكومة أي وقت لتنفيذ إصلاحات وبدات من البداية دعوات لتعديل وزاري هدفه تسهيل هيمنة الأحزاب الداعمة لها في البرلمان، حركة النهضة و"قلب تونس". ولقائمة هذا الاختراق، التجأت حكومة المشيشي إلى الشعبوية ومغازلة الشارع باتفاقيات مثيرة للجدل بسبب رضوخها لمنطق القوة الذي اعتمده محتجون في الجنوب بإغلاق حقول النفط مقابل الحصول على امتيازات كبيرة. وبسرعة انتشرت احتجاجات شبيهة في مناطق أخرى، توجد بها منشآت للنفط

والغاز، ما أفضى إلى أزمة كبيرة في توزيع قوارير الغاز وتوزيع المحروقات في مدن الجنوب.

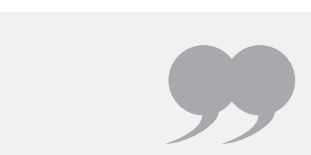
وكان راشد الغنوشي رئيس البرلمان ورئيس حركة النهضة، قد دعا في البرلمان إلى تمكين المناطق التي توجد بها منشآت نفط أو غاز أو فوسفات من استثمار جزء من العائدات لفائدتها، ما اعتبره خصوم سياسيون دعوة إلى تفكيك البلاد وتحريضاً على الصراع بين المناطق.

وتقوم محاولات يقف وراءها الاتحاد العام التونسي للشغل (اتحاد العمال) لإجراء حوار وطني شامل شبيه بحوار 2013 الذي أفضى إلى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية برئاسة مهدي جمعة، لكن ليس هناك أي ضمان بأن يكون الهدف إقرار رؤية مشتركة لإتقان الاقتصاد والتخفيف من الأزمة الاجتماعية الحادة وسط إشارات إلى وجود مناورات حزبية لإسقاط حكومة المشيشي واستعادة "حكومة الثورة" تحت غطاء التحالف مع الرئيس قيس سعيد واتحاد العمال.

لقد حول "ربيع تونس" البلاد إلى ما يتشبه اللعبة السياسية الهادفة إلى التغطية على عجز شامل عن فهم الدولة وأساليب إدارتها، وهذا العجز هو ما يفسر الأخطاء الكثيرة التي وقعت خلال عشر سنوات من الثورة، تحت عناوين براقية وكان "الثورة" سنخترع شكلا جديدا من الدولة.

إن أحزاب الثورة لم تخرج إلى الآن من مربع المعارضة، ولأجل التغطية على ذلك العجز، فهي على استعداد لبناء تحالفات مشبوهة في كل اتجاه، داخلية وخارجية، من ذلك السماح بإقامة قواعد عسكرية على أراضي البلاد، وهو ما ظل خطا أحمر في عهد من يهتمونه بالعمالة والإرتهان للخارج، فضلا عن هرولة "الثوار" إلى الصناديق المالية الدولية واستجداء المانحين فرادى وجماعات للمزيد من إغراق البلاد في الديون مقابل استرضاء الشارع والحفاظ على "شعبية" السياسيين وحفظهم في الانتخابات.

ليست الدولة في نظر الأحزاب الوافدة ما بعد الثورة سوى أداة لتحقيق الشعارات الطوباوية التي ظلت ترفع لعقود، لكنها سقطت في أول اختبار لها ليس فقط كبداية لإخراج البلاد من أزمتها، ولكن في اختبار انتمائها الوطني، حيث ظلت أحزابا أقرب إلى "الأمة" العابرة للدول.



ربيع تونس حول البلاد إلى ما يتشبه اللعبة السياسية الهادفة إلى التغطية على عجز شامل عن فهم الدولة وهذا العجز هو ما يفسر الأخطاء التي وقعت خلال عشر سنوات من الثورة

